

Distr.: General
5 June 2002
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البندان ١١٩ و ١٦٦ من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إلى سعادتكم لإبلاغكم بأن وزارة خارجية الولايات المتحدة قامت يوم ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بإلغاء تأشيرة الدخول إلى ذلك البلد التي كانت قد منحتها سابقا للسيدة أولغا سالانويفا، زوجة السيد ريني غونزالز.

ولد السيد غونزالز عام ١٩٥٦ في شيكاغو لأسرة من المهاجرين الكوبيين، وهو يحمل جنسية الولايات المتحدة. وقد حكم عليه بالحرمان من حريته لمدة ١٥ عاما نتيجة محاكمة غير عادلة ذات دوافع سياسية، بعد أن كان قد أخضع لمدة ١٧ شهرا من الحبس الانفرادي وغير ذلك من المعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة. وعملية استئناف ذلك الحكم جارية.

والسيد غونزالز، مثله مثل رفاقه الأربعة الآخرين المسجونين، بريء تماما من الأحكام التي صدرت بحقه. ففي الحقيقة، وكما ثبت بوضوح في المحاكمة، كان يحاول فقط، وبغيرية تامة، منع وقوع أعمال إرهابية منظمة وممولة، دون أي تعرض للعقاب، انطلاقا من أراضي الولايات المتحدة ضد الشعب الكوبي، وإنقاذ حياة مواطنين أبرياء من كوبا ومن الولايات المتحدة.

لقد أدين ريني غونزالز بشكل رئيسي لتسلله ضمن مجموعات إرهابية عدة تعمل بحرية في ميامي. وقد اعترفت القاضية بذلك عندما أصدرت الحكم بقولها: ”إن الإرهاب،

سواء ارتكب ضد أشخاص أبرياء في الولايات المتحدة أو في كوبا، في إسرائيل أو الأردن، في أيرلندا الشمالية أو الهند، هو عمل آثم وتصرف خاطئ؛ ولكن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها الغير لا يمكن أن تبرر التصرف الخاطئ أو غير المشروع لهذا المتهم أو لغيره“ (المحضر الحرفي لجلسة البحث في تحديد العقوبة أمام الأونرابل جون أ. لينارد (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الصفحتان ٤٢ و ٤٣). ونظرا لأن ريني حكم عليه بـ ١٥ سنة ”فقط“ ونظرا لأنه سيكون بإمكانه بعد ذلك الاستمرار في العيش في الولايات المتحدة لكونه من مواطني الولايات المتحدة، طلبت الحكومة، بواسطة المدعية العامة كارولان هيك ميلر، أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لدى إصدار الحكم: ”لقد ركزنا على تقييد الحقوق في المذكرة المتعلقة بفرض العقوبة التي أصدرناها لقلقنا من أن يواصل المدعى عليه بالفعل القيام بهذه الأنشطة بعد إطلاق سراحه“ (المرجع نفسه، الصفحة ٢٦). ”إن له حرية البقاء في هذا البلد بعد إطلاق سراحه، وقد استمعت، يا حضرة القاضية، إلى كلمات نطق بها رجل خطير، رجل نطلب من المحكمة أن تأخذ في اعتبارها لدى إصدار حكمها بشأنه عنصر تقييد الحقوق كعنصر هام من عناصر الحكم عليه“ (المرجع نفسه، الصفحة ٢٧). وقد قبلت القاضية بتوصية الحكومة هذه وضمنتها في الحكم الذي أصدرته: ”وكشروط إضافية خاص بالإفراج عن المدعى عليه تحت الرقابة، يمنع المدعى عليه من ارتياد أو زيارة أماكن معينة يرتادها عادة أو يكثر فيها تواجد أفراد أو مجموعات مثل الإرهابيين، وأعضاء منظمات تدعو إلى العنف، وشخصيات بارزة تعمل في مجال الجريمة المنظمة“ (المرجع نفسه، الصفحتان ٤٥ و ٤٦).

إن الحكم الذي صدر بحق السيد غونزالز يكشف للملأ حقيقة هذه القضية: وهي تواطؤ السلطات الفيدرالية مع الإرهاب الموجه ضد كوبا انطلاقا من ميامي، ودعمها وحمايتها للإرهابيين، والبراءة التامة للمتهمين الخمسة.

ريني غونزالز ورفاقه هم أبطال من جمهورية كوبا وسجناء سياسيون في الولايات المتحدة.

لقد تقدمت السيدة سالانويفا بطلب للحصول على تأشيرة الدخول بهدف زيارة زوجها في سجن لوريتو، بنسيفينيا، برفقة ابنتها الصغرى، وحصلت عليها بالفعل، ثم ألغيت. ولقد منعت إيفيت، البالغة من العمر أربع سنوات فقط، والتي ولدت وعاشت في الولايات المتحدة، إلى أن طردت والدتها بعد عملية سجن غير مشروعة لا رحمة فيها، من رؤية والدها، المسجون منذ عام ١٩٩٨، خلال حياتها بالكامل تقريبا.

إن إلغاء تأشيرة الدخول ليس له سوى دافع واحد، وهو تكبيد المحكوم عليه آلاما إضافية خلال عملية الاستئناف، وهذا فعل ينم عن قسوة بغیضة ولا شرعية رعناء، ويعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان بالنسبة للسيد غونزاليز وزوجته وابنته الصغيرة.

ويشرفني أن أطلب من سعادتكم العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بندي جدول الأعمال ١١٩ "مسائل حقوق الإنسان" و ١٦٦ "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي".

(توقيع) برونو رودريغيز باريا

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية]

في الصباح الباكر من يوم السبت ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ مكتب التحقيق الفيدرالي إيانا روسلتهين ولينكلن دياس بالارت، المطبلين والمزمرين لعصابة باتيستا الإرهابية في ميامي، أنه ألقى القبض لتوه على خمسة "جواسيس" مزعومين يعيشون هناك.

ورغم أن وفد الكونغرس في فلوريدا يتألف من ٢٥ شخصا، لم يعط المحققون أي تنبيه مسبق لأعضاء الوفد الآخرين. وفي ذلك الوقت، كان لا يزال يتعين على مكتب التحقيق الفيدرالي التأكد من هوية ثلاثة من الرجال الذين جرى توقيفهم، في حين كان الشخصان الآخران من رعايا الولايات المتحدة. ولا يشغل عضوا الكونغرس المذكوران أعلاه أي منصب في الكونغرس له صلة بمسائل الأمن أو الاستخبارات. فلماذا يمنحان هذا الامتياز؟ ولماذا تعطى لهم معلومات عن عملية "تحقيق" لم يعلن عنها بعد؟

ولم توجه لهؤلاء تهم رسمية إلا بعد مرور أربعة أيام على إلقاء القبض عليهم. ولكن منذ البدء كان من الواضح أن القضية تتعلق بعملية قمع سياسية، ترمي فقط إلى تنفيج أكثر القطاعات عدوانية وعنفًا ممن حولوا جنوب فلوريدا إلى قاعدة رئيسية لحربهم ضد كوبا منذ عام ١٩٥٩.

إن مختلف الفصائل والسياسيين المناهضين للثورة والموظفين الحكوميين الشديدي الصلة بهم أطلقوا على الفور حملة مسعورة جنونية لتشويه سمعة السجناء الخمسة. وهناك في جنوب فلوريدا حيث تخضع جميع وسائل الإعلام تقريبا من صحف وإذاعة وتلفزيون لسيطرة العصابة المناهضة لكوبا أو تعمل تحت تهديد مستمر منها، لم يمر يوم واحد دون ظهور مقالات أو إعلانات جديدة، بما فيها بيانات حكومية، تسيء لسمعة السجناء الخمسة وتشوهها واصفة إياهم بأنهم أعداء خطرين للمجتمع.

وأخفي السبب الحقيقي وراء سجنهم غير العادل. ولم تنشر كلمة واحدة عن سلوكهم الحيائي المشرف الذي لا تشوبه شائبة، سواء في كوبا أو في الولايات المتحدة، كطلاب أو عمال أو آباء أو مواطنين. ولم ينطق بكلمة واحدة عما بذلوه من تضحيات غيرية رائعة لحماية بلدهم وشعبهم. ولم يذكر أي شيء عما حصل لهم منذ الساعات الأولى من يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ذاك أو حول الظروف القاسية التي عاشوها في واحد من أسوأ السجون التي لا يمكن للبشرية مجرد تصورها.

لقد وقع خيراردو هرنانديز، ورامون لابانيينو، وفرناندو غونزالز، وأنطونيو غيريرو، وريني غونزالز ضحية لظلم فاحش ومعاملة قاسية لإنسانية مهينة في انتهاك صارخ لحقوقهم الإنسانية، وهذا دليل قاطع على استبدادية وعدم شرعية الإجراءات القانونية التي أحضعوا لها. فمنذ توقيفهم وحتى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، خلال ١٧ شهرا، وضعوا في حبس انفرادي، معزولين عن بعضهم البعض وعن باقي السجناء. فأجبروا على الصمت طوال الوقت بوضعهم في "الحفرة"، وهو تعبير يستعمل لوصف المعاملة الرديئة جدا التي يخضون بها جزءا من نزلاء السجون في الولايات المتحدة. ولقد ناضل الممثلون القانونيون للسجناء الخمسة بثبات حتى تمكنوا من نقل السجناء أخيرا إلى السجون العادية. ولكن تحقيق ذلك لا يقلل بأي شكل من الأشكال من الطريقة الشنيعة التي عوملوا بها بلا مبرر. وعلاوة على ذلك فإن معاملتهم تشكل انتهاكا لقوانين السجون في الولايات المتحدة، التي أقرت اللجوء إلى السجن الانفرادي في حالة وحيدة هي المعاقبة على المخالفات المرتكبة أثناء السجن، وحددت مدته القصوى بـ ٦٠ يوما بالنسبة لأخطر الحالات، مثل القتل. وبالمطبع فهم لم ينتهكوا أي من قوانين السجن قبل أن يسجنوا فيه، ولم يسبق لهم أن قتلوا أحدا. ومع ذلك فقد وضعوا في حبس انفرادي تام، ومن الجدير بالذكر أن ذلك دام طوال ١٧ شهرا.

وخلال هذه المدة الطويلة كان من المستحيل بالنسبة لهم إجراء اتصالات كافية بمحاميتهم والإعداد للدفاع عنهم بالضمانات الدنيا لمراعاة الأصول القانونية. فلو وجد أي شيء أشبه بالعدل في ميامي، فإن ذلك وحده كان سيؤدي إلى جعل المحكمة تأمر بالإفراج عنهم وتضطر الحكومة إلى تقديم التعويضات المناسبة لهم.

ولكن ميامي، عندما يتعلق الأمر بكوبا، لا يوجد فيها أي شيء يمت للعدل بصلة لا من قريب ولا من بعيد.

ويجدر بنا أن نذكر هنا العمل الذي يستحق الثناء الذي قام به الدفاع، على الرغم من كل شيء. فلم يكن للمدعى عليهم الخمسة محامين خاصين بهم، ولم تكن لديهم الموارد المالية اللازمة لتوكيلهم. ونتيجة لذلك، خصص لهم محامون عامون، لم يكن لهم أي صلة بهم من قبل. وعندما تعرف المحامون بشكل جيد على الرجال الذين كانوا يدافعون عنهم، تمكنوا من معرفة مدى نقاء دوافعهم والنبيل والبطولة في تصرفاتهم. ورغم الاختلافات الإيديولوجية العميقة التي تفصل بينهم، والتي أعلنوا عنها في المحكمة، كانوا مقتنعين بالبراءة التامة للرجال الخمسة، وهذا ما اتضح من خلال الجهود الشخصية التي بذلوها في الدفاع عنهم، علاوة على مهاراتهم المهنية الرفيعة.

وفي حين كان الأبطال الخمسة يعانون في الظل وفي عزلة تامة، كان أعداؤهم الجبناء يحتلون عدسات الكاميرات والميكروفونات والصحف، صباح مساء، لتشويه سمعتهم وتهديد أسرهم وأصدقائهم، وكذلك لتحقيق ”العدالة“ على النمط السائد في ميامي. ويمكنكم قراءة جميع تفاصيل ما سمي بالمحاكمة القانونية في صفحات التشهير التي عمت المدينة، بما في ذلك تفاصيل التهم الإضافية التي قام الادعاء بصياغتها بعد ذلك بعدة أشهر. وهذه هي الطريقة التي عرض بها خبر أكثر التهم الموجهة إليهم تضليلاً وسخفاً وزيفاً، ألا وهو التآمر على ارتكاب جريمة قتل، التي قدمها الادعاء للمرة الأولى في أيار/مايو ١٩٩٩، على سبيل المثال. وقد حدث ذلك بعد أن قضى السجناء ثمانية أشهر في السجن بعزلة تامة، وبعد عملية مشينة جرت في الصحافة التي تسيطر عليها عصابة باتيستا الإرهابية وفي اجتماعات عامة وخاصة بين الادعاء وأفراد العصابة، والتي أعلن فيها بلا مواربة عن النية في توجيه هذه التهمة الملفقة.

إن إجراء المحاكمة في هذه المدينة، حتى بشكليات الإجراءات القانونية العادية، لم يكن أمراً قابلاً للتصديق. وقد تبين تماماً أن ذلك مستحيل حتى قبل اختيار هيئة التحكيم. ومع ذلك، رفضت جوان لينارد، القاضية الفيدرالية في ميامي التي كلفت بالنظر في القضية، جميع الطلبات التي قدمها الدفاع لنقل المحاكمة إلى مدينة أخرى.

وخلال الوقت نفسه، طرأ حدث حظي بتغطية واسعة في الصحافة الدولية. فقد ارتأى منظمو جوائز غرامي للأغاني اللاتينية، بسبب ما ساورهم من قلق إزاء التهديدات المعلنة صراحة بارتكاب أعمال عنف، نقل الحفل الذي كان من المقرر أن ينظم في ميامي إلى لوس أنجلوس. فإذا لم يكن من الممكن أن تتم إجراءات تحكيم أعمال بعض أعظم الفنانين الموسيقيين الكوبيين بسلام في ميامي، وإذا لم يكن بمقدورهم ضمان سلامة المشاركين في الحفل الموسيقي، كما أعلن المنظمون، فكيف لأحد أن يصدق بأن من الممكن إقامة محاكمة نزيهة وآمنة لأشخاص يتعرضون لأشنع حملة تشنيع على الإطلاق ويوصفون بأنهم عملاء ”خطرون“ للثورة الكوبية؟

ولم تقدم السيدة لينارد أي توضيح فيما يتعلق بسبب الإصرار على إجراء المحاكمة هناك، وهناك فقط لا في أي مكان آخر. لكنها، في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٠، قالت، بأسلوب مباشر ينم عن معرفة واسعة، شيئاً في معرض حديثها مع الصحافة يمكن أن يفسر إلحاحها الشديد، وهو أن: ”هذه المحاكمة ستكون أكثر إثارة بكثير من أي برنامج تلفزيوني“.

وبالطبع، اتضح فيما بعد دور محطات التلفزيون المحلية الذي كان لا غنى عنه في متابعة المحاكمة. ومن الإنصاف الاعتراف بأن المحامين الذين اختيروا للدفاع لم يكونوا حبيسي "الحفرة" على غرار المدعى عليهم، وسمح لهم، بخلاف هؤلاء، بقراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الإذاعة. غير أنه ينبغي أن نشير أيضا إلى أن المحامين كانوا غالبا ما يطلعون على الأخبار من خلال وسائل الإعلام تلك، قبل وقت طويل من إصدار أي بلاغ رسمي، بشأن الخطوات التي كانت هيئة الادعاء بصدد اتخاذها، و"الأدلة" التي كانت تدعي أنها في حوزتها، والتهم التي كان من الممكن توجيهها، وحتى العرائض التي تقدمت بها في إطار جهودها الحمومة لإضفاء مسوح الشرعية على هذا الوضع الذي تكتنفه العشوائية والخداع.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سجلت عدة انتهاكات للإجراءات خلال جلسات المحكمة زادت من أسباب بطلان محاكمة كانت مزورة أصلا وبالتالي لاغية منذ البداية. ولم يسمح لمحامي الدفاع بالاطلاع على جميع "الأدلة" المستخدمة لدعم التهم الموجهة. وعوض ذلك، تصرفت هيئة الدفاع كيفما شاءت في تلك الأدلة، فعرضت أكثر من مرة مئات الصفحات من "الأدلة" الجديدة دون سابق إشعار، أو منعت الفحص الكامل للمستندات المقدمة، مما أدى إلى اعتراض محامي الدفاع غير ما مرة. ورفض الطلب الذي تقدمت به هيئة الدفاع لإدراج أدلة ذات أهمية جوهرية، بما فيها المستندات الرسمية، لتسليط الضوء على الاتهامات الموجهة ضد المدعى عليهم. ومارست هيئة الادعاء علانية ضغوطا على عدد من الشهود، أمام القاضي وفي قاعة المحكمة نفسها وأمام الملأ كافة، مهددة إياهم بتوجيه تهم إليهم في حالة كشفهم عن بعض المعلومات. وأتاحت المحكمة للناطقين باسم المناهضين للثورة أكثر من ٤٠٠ صفحة من الوثائق المنتقاة من طرف السلطات، وهو ما استغلته الصحافة المحلية بشكل صارخ بما أدى إلى تأجيج حملة التشهير المختلفة التي لم تنقطع والرامية إلى تشويه سمعة المتهمين. وانضمت وسائل الإعلام إلى الجماعات الإرهابية التي تعمل بحرية هناك لتنظيم مظاهرات شعبية كوسيلة للضغط على هيئة المحلفين والقاضي.

لهذا السبب ورغم كل شيء، أصبح القلق الشديد يساور أعضاء العصابة إزاء تطور مجريات المحاكمة. ولأنهم كانوا على وعي تام بالزيف المطلق للتهم الموجهة ضد المدعى عليهم، فقد كانوا يخافون صدور حكم لا يخدم مصالحهم. وكانوا قلقين أشد القلق لأن محامي الدفاع قاموا، بفضل حنكتهم ومستواهم المهني العالي، بفضح الممارسات المتتوية لهيئة الادعاء، وبوضع العصابة نفسها في قفص الاتهام.

وقد كانت الأدلة والدفع التي عرضتها هيئة الدفاع دامغة. وأوضحت بجلاء الأنشطة الإرهابية المرتكبة ضد كوبا انطلاقاً من ميامي، وتغاضي سلطات الولايات المتحدة عنها، مما يضطر الشعب الكوبي إلى الدفاع عن نفسه من خلال الجهود البطولية لرجال مثل المدعى عليهم في القضية. كما اتضح من تلك الأدلة والدفع، بما لا يدع مجالاً للشك، أن المدعى عليهم لم يسعوا إلى الحصول على معلومات من شأنها تعريض الأمن الوطني للولايات المتحدة للخطر، ولم يسبوا الأذى لأي أحد. وقدمت شهادات في هذا الصدد من طرف موظفين من مكتب التحقيقات الاتحادي نفسه، والقيادة الجنوبية، وشخصيات عسكرية رفيعة المستوى سبق أن شغلت مناصب هامة في القوات المسلحة الأمريكية. وتضم تلك الشخصيات الجنرال تشارلز فيليم، الرئيس السابق للقيادة الجنوبية، والجنرال إدوارد أتكيسون، النائب السابق لرئيس مصلحة المخابرات التابعة للجيش الأمريكي، والعميد البحري يوجين كارول، النائب المساعد السابق لقائد العمليات البحرية، والعقيد جورج بروكنر، الذي شغل منصباً رفيع المستوى في قيادة نظام الدفاع الجوي للولايات المتحدة. بل إن الجنرال جيمس كلابر نفسه، وهو المدير السابق لوكالة المخابرات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، والذي استدعي كشاهد إثبات وكخبير، اعترف بأن المتهمين لم يرتكبوا أعمال تجسس ضد الولايات المتحدة.

وفي نهاية خمسة أشهر في معركة دارت رحاها في قاعة المحكمة، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة والعدائية، أمكن إثبات البراءة التامة لخيراردو، ورامون، وفرناندو، وروني وأنطونيو، وتبين بجلاء أن الجهات التي اتهمتهم أولاً بأن توضع في قفص الاتهام.

فلم يقيم المتهمون بأي أنشطة للتجسس. ولم يحصلوا على أي معلومات متصلة بأمن الولايات المتحدة أو نظامها الدفاعي أو أي مصلحة من مصالحها، ولم يسعوا للحصول على تلك المعلومات. ولم يفعلوا أي شيء للإضرار بذلك البلد أو برعاياه. ولم يقدم أي دليل يثبت إدانتهم، ولم يُدل شاهد واحد بشهادة تعزز التهم الموجهة إليهم.

بل تركزت الجهود المتفانية للمتهمين حصراً على التسلل في صفوف الجماعات الإرهابية وإطلاع كوبا على خطط هذه الجماعات الرامية إلى الاعتداء على الجزيرة، وهو أمر لم يكونوا أبداً ليخفوه. وخلال المحاكمة، تمت البرهنة بما لا يدع مجالاً للشك على أن أعمالاً إرهابية ترتكب ضد كوبا انطلاقاً من فلوريدا وعلى أن سلطات الولايات المتحدة لا تفعل شيئاً إزاء ذلك. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا، في إطار ممارسة حقها غير القابل للتصرف، إلى الدفاع عن نفسها ضد هذه الأنشطة، التي أدت في بعض الأحيان، كما تمت

البرهنة على ذلك بجلاء أيضا، إلى فقدان أرواح وإلحاق أضرار بشعب الولايات المتحدة كذلك.

أما التهمة الأكثر جسامة، والموجهة ضد خيراردو هيرنانديز، أي التآمر لارتكاب جريمة القتل العمد، فيما يتعلق بما وقع في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، فتعد مدعاة للغضب الشديد وتنم عن غباء لم يسبق له مثيل. فقد سجل عدد كبير من حالات إقلاع طائرات خفيفة من ميامي لارتكاب انتهاكات متكررة ولا حصر لها للمجال الجوي الكوبي ولاقتراف جرائم عديدة، بما فيها عمليات إطلاق نار، وتفجيرات، وإلقاء مواد كيميائية وبكتريولوجية. وقدمت مستندات وافية في هذا الصدد خلال المحاكمة. كما أفادت المعلومات الموثقة أن كوبا قامت، قبل التاريخ المذكور، بالتحذير من أنها لن تقبل أي اقتحام لإقليمها في المستقبل. وإن ما قامت به كوبا من إجراءات دفاعية ضد من انتهكوا مرة أخرى مجالها الجوي، وفي عقر عاصمتها، يتماشى بالكامل مع القانون الدولي. وبصرف النظر عن كل تلك الاعتبارات، لم يكن لخيراردو أي علاقة بالقرار الذي اتخذته القوات الجوية الكوبية. كما لم يشترك من قريب أو من بعيد، وبأي شكل من الأشكال، في أحداث ذلك اليوم. وتبعاً لذلك، يعد توجيه تهمة القتل العمد إليه والحكم عليه بالسجن مدى الحياة للمرة الثانية مدعاة للغضب الشديد وينم عن غباء لا مثيل له، إذ لم يسبق في تاريخ الولايات المتحدة أن أدين أحد بالقتل العمد دون وجود شاهد واحد، ودون أدنى دليل، بل دون تقديم أي دليل ظريفي.

وقد اعترفت العصابة الإرهابية بفشلها علنا بعد أن أصابها اليأس، وكثفت حملتها المسعورة لإخافة المحكمة مع اقتراب المحاكمة من نهايتها.

كانت تلك إذن هي الظروف المحيطة بإصدار هيئة المحلفين قرارها. وبعد الإعلان بدقة لم يسبق لها مثيل عن التاريخ والساعة اللذين سينطق فيهما بالحكم، توصلت الهيئة، بسرعة خارقة وفي ظرف بضع ساعات، ودون طرح أي سؤال أو إبداء أي نوع من الشك، إلى قرار بالإجماع، وهو إدانة المتهمين الخمسة على ارتكاب جميع الاتهامات الموجهة ضدهم.

وتدعو الحاجة إلى استطراد موجز بشأن موضوع هيئة المحلفين. فمنذ بدأت عملية اختيار تلك الهيئة، تعرض أعضاؤها لضغوط لا هوادة فيها ولأساليب ملتوية ليست بالغريبة عن الأجواء المشحونة السائدة في مدينة لا تعرف من القانون سوى الاسم. بل إن الناطقين باسم المناهضين للثورة لم يحاولوا إخفاء ذلك. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، على سبيل المثال، جاء في مقال ورد في صحيفة "El Nuevo Herald" تحت عنوان: "التخوف من

الالتحاق بهيئة المحلفين في محاكمة جواسيس“: ”إن الخوف من رد فعل عنيف من قبل الجالية الكويتية، في حالة قررت هيئة المحلفين إخلاء ساحة الرجال الخمسة المتهمين بالتجسس لصالح نظام جزيرة كوبا، جعل العديد من المرشحين المحتملين يطلبوا من القاضي إعفائهم من الواجب المدني“. ونُقل عن أحد هؤلاء المواطنين قوله: ”نعم، إني أخاف أن أصاب بأذى إذا لم يُرق الحكم الصادر للجالية الكويتية“.

والحقيقة أن هذا الخوف له ما يبرره. فأعضاء هيئة المحلفين يعيشون في وسط لم يمر وقت طويل على معاناته، لمدة أشهر، من العنف والرعب حين قامت جماعة من المجرمين باحتجاز إلبان غونزاليز، وهو صبي في السادسة من عمره، فاحتفظته علنا في تحد سافر للسلطات الاتحادية وباستخدام الأسلحة النارية. وقد أحرق هؤلاء الأشخاص العَلَم الأمريكي، ودمروا الممتلكات، وأغرقوا الشوارع في الفوضى، وهددوا بإحراق المدينة عن آخرها، دون أن يحاكم أي أحد منهم على ارتكاب هذه الأعمال. كما كان أعضاء هيئة المحلفين على عِلْم بعمليات الاعتداء البدني والشتيم والتهديدات الموجهة ضد كل مَنْ تجرأ على التفوه بآراء تخالف آراء الجهات المسيطرة على ”الجالية الكويتية“. فإذا كان هذا حالهم في وضوح النهار وأمام كاميرات التلفزيون الآتية من مختلف بقاع العالم، فماذا يمنعهم من ارتكاب أسوأ الأفعال سرًا لتقديم رشاوى إلى بضعة أشخاص خائفين والتحكم فيهم؟ وقد ابتدأت الحفلة في قاعة المحكمة نفسها، حيث اختلطت هيئة الادعاء بأعضاء العصابة، وموظفو مكتب التحقيقات الاتحادي بالإرهابيين، وتبدلت القُبُل والعناق الحار حتى اختلط الحابل بالنابل. وواصلوا احتفالهم بعد ذلك، في الحانات والخانات ومقار المنظمات المناهضة للثورة، وأغرقوا جميعهم موجات الإذاعة بالنقد اللاذع والصفيق والتهديدات الموجهة ضد أي شخص في ميامي يعارض أعمالهم المشينة ضد كوبا. وحظي مدير مكتب التحقيقات الاتحادي نفسه علنا بتحية على أمواج محطات ”الإذاعة الكويتية“، التي تناصر الحرب والإرهاب علانية ويوميا؛ وغنى الموظف الحكومي بتناغم تام مع أعنى المجرمين من بينهم.

وفي غضون ذلك، أودع الرجال الخمسة مرة أخرى في ”الحفرة“ من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١٣ آب/أغسطس، مع أنهم لم يرتكبوا أي جرم على الإطلاق. ولم يكن ثمة ما يبرر هذا الانتهاك الجديد لحقوقهم ولقوانين السجن، بل كان عملا انتقاميا غيبيا يرمي إلى معاقبتهم على استقامتهم. وكان كذلك شكلا من أشكال التعذيب القصد منه الفت في عضدهم ومنعهم من الإعداد كما ينبغي للمرحلة المقبلة والنهائية من المحاكمة، أي جلسات إصدار الحكم التي كان من المقرر عقدها في الشهر التالي. وكان الهدف من الأشهر السبعة عشر الأولى للحبس الانفرادي جعل مسألة تنظيم الدفاع عن المتهمين أمرا مستحيلا؛

أما الغرض من الثمانية وأربعين يوما الأخرى التي قضوها في عزلة تامة فكان منعهم مهما كلف الأمر من الإعداد للفرصة الوحيدة التي قد تتاح لهم لمخاطبة المحكمة مباشرة. ولهذا السبب، لم يسمح لهم، لدى إعادتهم في نهاية المطاف إلى زنزاناتهم الاعتيادية تلبية لطلبات محاميهم الملحة، إلا باتصالات هاتفية محدودة وجردوا من معظم أغراضهم، ولم يترك لهم سوى قطعة من قلم رصاص للكتابة. وهكذا حاولوا في البداية منعهم من الدفاع عن أنفسهم؛ ثم حاولوا نفيهم عن فضح الجريمة التي كانت تُرتكب في حقهم.

وكانت السيدة لينارد تنوي أصلا إعلان الحكم خلال شهر أيلول/سبتمبر. غير أن الاعتداء الأثيم على مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر وقع في الشهر نفسه. وربما كان الحس المرهف للسيدة لينارد الدافع وراء سماحها بمرور مدة زمنية مناسبة بين هذا التاريخ والتحية التي ستوجهها إلى الإرهابيين، بصفتها مقيمة في ميامي هي نفسها.

وبالفعل، قامت بذلك في كانون الأول/ديسمبر. ففرضت أقصى الأحكام الممكنة على المدعى عليهم الخمسة جميعهم، مع تجاهل الظروف المخففة المحتملة وتضمين الحكم الظروف المشددة التي دفعت بها هيئة الادعاء. وهي بذلك تكون قد تصرفت تصرف المردّد لمشاعر المناهضين لكوبا بما يكتونه من كراهية وتحامل سَمًا أجواء المحاكمة برمتها، وبدا ذلك بوضوح في ما استعملته من كلمات وفي الأحكام المفرطة بصورة لاعقلانية التي أصدرتها، وكانت كالتالي: خيراردو هرنانديز: حكمان بالسجن مدى الحياة بالإضافة إلى ١٥ سنة؛ رامون لابانيو: السجن مدى الحياة بالإضافة إلى ١٨ سنة؛ فرناندو غونزالز: السجن لمدة ١٩ سنة؛ روني غونزالز: السجن لمدة ١٥ سنة؛ أنطونيو غيريرو: السجن مدى الحياة بالإضافة إلى ١٠ سنوات.

ومع ذلك، لم يتمكنوا من إخماد أصواتهم. ولم يكن حبسهم الطويل ومعاملتهم بوحشية وحيث بالغ ليفت في عضدهم. ولم يهتوا في وجه أساليب التعذيب والضغط النفسيين، أو غياب الأسرة والأصدقاء. ولا شيء كان بإمكانه التأثير في عزيمتهم الصلبة. واستطاعوا، رغم افتقارهم إلى أبسط الوسائل لتنظيم أفكارهم وكتابتها، أن يربوا بأنفسهم عن القذارة التي سعت إلى سحقهم وأن يبدعوا الكلمات الرائعة التي صدرت بين دفتي هذا الكتاب.

وعوض اتباع التقليد الأمريكي المغرق في التبسيط، والمتمثل في اغتنام هذه الفرصة الأخيرة المتاحة للمتهمين من أجل التذلل أمام القضاة وطلب العفو مع إبداء التوبة النصوح، شجب الرجال الخمسة متهميهم وفضحوهم، وفضحوا كذلك اللاشعورية والعشوائية اللتين

اكتنفتنا محاكمة كانت نتيجتها معروفة مسبقاً، وأعادوا تأكيد ولائهم الراسخ لوطنهم وشعبهم ومثلهم.

ولدى كتابة هذه الرسالة، فُرِّق مرة أخرى بين الأبطال الخمسة وعزلوا، وأودعوا مجدداً في "حفرة" ما، ولا يُعرف لهم الآن عنوان محدد. ولا أحد يعرف سوى أن خيراردو سيرسل إلى سجن لومبوك في كاليفورنيا؛ ورامون إلى بومون في تكساس؛ وفرناندو إلى أوكسفورد في وسكنسن؛ وروني إلى لوريتو في بنسلفينيا؛ وأنطونيو إلى فلورنس في كولورادو. وإن إلقاء نظرة خاطفة على خريطة الولايات المتحدة يوضح أن المتهمين قد وزعوا على أقصى النقاط الخمس وأشدّها تائياً. وفضلاً عن إبعاد المتهمين عن بعضهم البعض، سيجعل هذا الترتيب من الصعوبة بمكان بالنسبة لهم إقامة أي نوع من الاتصالات مع أفراد أسرهم الذين يعيشون في كوبا ومع الممثلين الدبلوماسيين الكوبيين، الذين ينبغي أن يسمح لهم بالاتصال بهم وفقاً للمعايير الدولية.

وتشتهر السجون الخمسة المذكورة بظروفها القاسية، ويرسل إليها دون شك الثراء المدانون بارتكاب أسوأ الجرائم. ونظراً لاحتمال التعرض لمعاملة وحشية على غرار ما أبانت عنه السلطات في أمكنة مثل مركز الاحتجاز الاتحادي في ميامي، حيث أودع المتهمون الخمسة منذ إلقاء القبض عليهم إلى جانب أشخاص آخرين كانوا ينتظرون المحاكمة، فمن السهل تصور المعاملة القاسية التي سيكون عليهم تحملها في أشد سجون الولايات المتحدة قساسة. ومن الأمور المثيرة للغضب بصفة خاصة، والتي ينبغي أن تشجب بأشد لهجة ممكنة، أن الولايات المتحدة تجاهلت تجاهلاً تاماً المبادئ والمعايير والممارسات المقبولة عالمياً، ولم تعترف بمركز اللاجئين السياسيين لهؤلاء الأبطال الخمسة لجمهورية كوبا.

إن هذا السلوك الغادر الوقح لسلطات الولايات المتحدة في هذه القضية ليفضح بما لا يدع مجالاً للشك موقفها الحقيقي من الإرهاب، والنفاق المطلق للحملة التي تقودها بعد الاعتداء الفظيع الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فهؤلاء الأبطال الكوبيون الخمسة يعاقبون لأنهم كافحوا الإرهاب بكل معنى الكلمة، حتى وإن كلفهم ذلك حياتهم. أما أولئك الذين سلبوهم حريتهم وسعوا إلى الافتراء عليهم وتشويه سمعتهم ففعلوا ذلك لأن الأبطال الخمسة تجرؤوا على محاربة المجرمين الأندال الذين كانوا صنيعة السلطات نفسها وما زالوا يتمتعون بحمايتهم. وكل ساعة يقضونها قابعين في ذلك الجحيم تعد إهانة لذكرى أولئك الذين راحوا ضحية هجوم ١١ أيلول/سبتمبر وجميع ضحايا الإرهاب الآخرين. وتعد إهانة أيضاً لجميع من يؤمنون بالكرامة الإنسانية وعزة النفس. ولن يألو الشعب الكوبي جهداً حتى يطلق سراح المتهمين الخمسة ويمكّنهم من العودة إلى ديارهم ووطنهم. ومن أجل

تحقيق هذا الهدف، لا بد من تضامن جميع الرجال والنساء من ذوي النيات الحسنة في جميع أرجاء العالم على وجه الاستعجال.

والخطب الخمس التي جمعت في هذا الكتاب ستعطي القارئ فكرة عن مدى تفاني خيراردو، ورامون، وأنطونيو، وفرناندو وروني، ونبيلهم ومثاليتهم.

وهي أعمال خطابية ستبقى على مر الزمان. وسيقرؤها ملايين وملايين من الناس فتبعث فيهم شعورا بالتأثر والامتنان. وبصرف النظر عن أسلوبها ومحتواها القيمين، فهي جديرة بالإعجاب نظرا لقساوة الظروف التي أبدعت فيها. فهي تعبر عن أروع تحليلات الروح البشرية، وتحمل رسالة النضال والأمل والنصر. ومثلها مثل أشعة الشمس تغالب الظلام المطبق ثم تغمر الدنيا بنورها. وهي شمس لن تغرب أبدا.
